هذا التوازن الجديد للعرش ان يستوعب الفلسطينيين، وان يعزز أمن وشرعية الكيان الاردني[٣٨]، لكنه قام، ايضاً، بالسيطرة العملية على مقدرات الجيش، في الوقت الذي نشأت في شرق الاردن اسر عسكرية بارزة، لا سيما آل المجالي، وعدد من الاسر القبلية من الحويطات وبني حسن وبني صخر. وقد تميّز الجيش الاردني، اجمالاً، بولاء متين للعرش، من جهة، وبدا، من جهة اخرى، كمؤسسة ناجحة، الى حد كبير، في عملية الاندماج الاجتماعي، وبالذات في عملية تطوير الولاء الداخلي الهرمي داخل القبائل الى نوع من الولاء الوطني. فالحالة الدفاعية التي كان يعيشها القبلي في مواجهة نمو الكيان الحديث، اصبح يعيشها، الى حد ما، كل شرق اردني في مواجهة وجود اكثرية فلسطينية في الاردن. وبما ان النظام والكيان مفهومان متقاربان الى درجة التماهي، فمن هنا، على الارجح، كانت تلك السهولة النسبية التي لاقاها العرش في تطوير سياسة غلوب باشا القبلية الى «اردنة» ولاء اعضاء المؤسسة العسكرية[٣٩].

ولا ريب في أن العرش الهاشمي استطاع، بنجاح نسبي، ان يبني تحالفات محلية متينة. لكن الاسرة نفسها بدت، احياناً، متأرجحة في تكتيكها السياسي. فهي، على المستوى الامني، والعسكري، والايديولوجي، حاولت التماهي، قدر الامكان، مع شرق الاردن الذي التفّت قبائله حولها وقبلت مدنه بحكمها. وهي، على المستوى السياسي والدبلوماسي، لم تتخلّ عن محاولة تمثيل الفلسطينيين، كما بدا واضحاً في مشروع انشاء المملكة العربية المتحدة العام ١٩٧٢، أو في اعادة الفلسطينيين الى مجلس النواب والوزراء في الثمانينات[٤٠].

بيد ان هذه التأرجحات السياسية لم تغير كثيراً في المعطيات الديمغرافية. فبعد مؤتمر اريحا، اصبح الشعب الاردني بنسبة الثلثين فلسطينياً (٨٥٠ ألف فلسطيني في مقابل ٤٣٠ الف شرق اردني). ولقد أدّت حرب العام ١٩٦٧ الى تغيير البنية الديمغرافية لشرق الاردن ذاته الذي اصبح نصف عدد سكانه، على الاقل، من الفلسطينيين. ولمّا كانت السياسة الاردنية الثابتة منذ العام ١٩٤٨، تقوم على معارضة بروز اية هوية فلسطينية متميزة، ولمّا كان الفلسطينيون ومعهم القضية الفلسطينية يمتدون الى خارج الاردن ويورّطون اطرافاً خارجية عديدة، فان ذلك كان يعني ان العرش الاردني لا بد ان يستهدف السيطرة على ظاهرة تقيم، جزئياً، تحت سيادته المباشرة[٤١]. من هنا قلق العرش من النمو السريع والاستقطاب الكبير لحركة المقاومة في نهاية الستينات. وعبّر احد المتابعين عن ذلك، بقوله: «ان اطلاق فكرة الهوية الوطنية الفلسطينية المنفصلة من قبل الجماعات الفدائية قد هزّ اسس الشرعية السياسية للنظام الاردني؛ اذ طرح نفسه مصدراً بديلاً من الولاء والهوية السياسيين بين سكان الاردن الفلسطينيين»[٤٢].

هكذا حل محل التنافس بين عبدالله والمفتي صراع اكثر مرارة بين الملك حسين وحركة المقاومة الفلسطينية، بلغ ذروته في الاحداث المتفجرة، في ايلول (سبتمبر) الاسود العام ١٩٧٠. وبات حسين، بعد ذلك، اكثر اصراراً على نزع فتيل جاذبية الحركة الوطنية الفلسطينية والتآخي معها، في آن. من هنا ارتكزت السياسة الاردنية تجاه الفلسطينيين على نمطين من السلوك التوجيهي؛ توجه النمط الاول، عموماً، نحو تأمين «البقاء على قيد الحياة»، وشمل استخدام التنازلات السياسية والقوة العسكرية بالتناوب؛ امّا النمط الثاني، فشهد توجهاً نحو تعزيز القبضة في الداخل، من خلال اعتماد سياسة «الترغيب والترهيب» المتمثلة في التنمية الاقتصادية والضبط الامني، ونحو ادارة العلاقات الدبلوماسية مع م.ت.ف. ومع الضفة الفلسطينية. وكان التعامل الاردني، في الحالتين، يتشكل من عنصرين متناقضين، هما المهادنة والمجابهة، اللذين تجسّدا في السياسات الحكومية، بدرجات